كانت نصا في العموم كانه نفي كل الهيئة جملة وعرى من مبتدا اما
بقدر منها الى ما لا نهاية له مما يقدر وقيل بني الاسم معها
للتركيب وذهب الزجاج الى ان اسمها مفعول به واذا
فرعنا على المشهور من البناء فموضع الاسم نصب بلا العاملة
عمل ان والمجموع من لا اله في موضع رفع على الابتداء والخبر
المقدر هو لهذا المبتدا ولم تعمل فيه لا عند سيبويه وقال
الاخفش لا هي العاملة فيه قال الدماميني في تعليقه على
المغني قد تكلم القاضي محب الدين ناظر الجيش في شرح التسهيل
على اعراب هذه الكلمة الشريفة اورده بجملته وان كان فيه
طول لاشتماله على فوايد قال اهل العلم ان الاسم المعظم في هذا
التركيب يرفع وهو الكثير ولم يات في القران العزيز غيره وقد
ينصب اما اذا رفع فالاقوال فيه للناس على اختلاف اعرابهم
ستة منها قولان معتبران وثلاثة لا يعول على شيء منها
اما القولان المعتبران ان يكون رفعه على البدلية وان يكون
على الخبرية اما القول على البدلية فهو المشهور الجاري على

السنة

السنة المعربين وهو راي ابن مالك فانه قال لما تكلم على
حذف خبر لا العاملة عمل ان واكثر ما يحذف الحجازيون معها
نحو لا اله الا الله وهذا الكلام منه يدل على ان رفع الاسم المعظم
ليس على الخبرية وحينئذ يتعين ان يكون على البدلية ثم الاقرب
ان يكون على البدلية ثم الاقرب ان يكون البدل من الضمير المستتر
في الخبر المقدر وقد قيل انه بدل من اسم لا باعتبار محل عمل
الابتداء يعني باعتبار محل الاسم قبل دخول لا واما كان
القول بالبدل من الضمير المستتر اولى لان الابدال من الاقرب
اولى من الابعد ولانه لا داعية الى الاتباع باعتبار المحل مع امكان
الاتباع باعتبار اللفظ ثم البدل ان كان من الضمير المستكن في
الخبر كان البدل فيه نظير البدل في نحو ما قام احد الا زيد لان
البدل في المسئلتين باعتبار اللفظ وان كان من الاسم كان
البدل فيه نظير البدل في نحو لا احد فيها الا زيد لان البدل
في المسئلتين باعتبار المحل وقد استشكل الناس البدل فيما
ذكرناه اما في نحو ما قام احد الا زيد فمن جهتين احدهما

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)